

لبنان – الفضاء المدني

بقلم رغيد ضاهر





annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية

مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣
منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة
عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما
تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت
عام ٢٠٠٠.

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ - المزرعة: ٥١٠ - ٢٠٧٠
بيروت لبنان

هاتف: ٠٠٩٦٣١٩٣٦٦ - فاكس: ٠٠٩٦١١٨١٥٦٣

السياق الاجتماعي والسياسي

منذ انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية رسميًا في العام ١٩٩٠، لم تراعى جهود إعادة الإعمار وحل النزاعات الأولويات والحاجات الاجتماعية والاقتصادية

في برامج السياسة العامة. وتراكمت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية تدريجيًا على مرّ السنوات بسبب الطابع الجديد لخدمات الدولة الاجتماعية من جهة والاتكال المفرط على قطاعي المصارف والخدمات من جهة أخرى، كما زادت قيمة الدين العام وارتفعت نسبة الفقر وساءت حالة الخدمات العامة (بومان، ٢٠١٩).

ومنذ العام ١٩٩٠، اعتمدت الحكومات المتتالية على الاستدانة على نطاق واسع من دون إعطاء الأولوية للإصلاحات الطويلة الأمد من أجل دعم اقتصاد البلد أو توفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والنقل العام وغيرها. إضافةً إلى ذلك، يعتمد لبنان إلى حدّ بعيد على الواردات، كما أنّ تدفق الدولار الأميركي من الخارج هو ما سمح للمصرف المركزي بتثبيت قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار. إلّا أنّ التراجع الملحوظ في تدفق العملات الصعبة إلى البلد عام ٢٠١٩ أدّى إلى تدهور كبير في الاقتصاد

اللبناني، ما فاقم من فشل النموذج المعتمد. فقد انهارت قيمة الليرة اللبنانية مقارنة بالدولار الأميركي وعملات أخرى.

وأضعفت أزمة العملة هذه قدرة لبنان على سداد ثمن الواردات، ما زاد من اعتماده على احتياطي المصرف المركزي، الذي انخفض بدوره بشكل كبير. وفرضت المصارف التجارية قيودًا صارمة على عمليات السحب والتحويل بالدولار الأميركي، كما تخلّفت الحكومة اللبنانية عن دفع مستحقات سندات اليورو (اليوروبوندرز) من أجل الحفاظ على ما تبقى من الاحتياطي لدعم السلع .

وفي ١٧ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٩، فرضت الحكومة اللبنانية ضرائب جديدة مما أشعل أحد أكبر التحوّلات الشعبية في تاريخ لبنان المعاصر، بعد سنواتٍ من الإهمال والفساد والحرمان من الحقوق والخدمات الأساسية، فعلت الأصوات المطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمحاسبة.

وتفاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي مع انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وما تبعها من حالات إقفال تامّ بدءًا من ١٣ آذار/مارس ٢٠٢٠. وأفلست شركات عدّة، ما زاد من نسبة البطالة، ولم يعد المياومون قادرون على تأمين حاجياتهم الأساسية. كذلك، فرت الجائحة ضغوطًا هائلة على القطاع الصحي، مع افتقار مستشفيات عدّة إلى الموارد المالية والمادية، خاصةً أجهزة توليد الأكسجين ومعدات تنفسية أخرى. وأدّى تزايد عدد الحالات الحرجة التي تطلّبت الاستشفاء إلى نقص في الأسرّة المتوفّرة، ووصلت وحدات العناية الصحية إلى سعتها القصوى. وبهدف معالجة هذا الوضع، لم تسمح المستشفيات والمراكز الطبية سوى بدخول الحالات الحرجة والشابة إلى قسم الطوارئ وألغت كلّ العمليات والإجراءات الطبية غير المستعجلة، فخسر الكثيرون قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الطبية الأساسية.

بتاريخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠، دُمّر أحد أكبر الانفجارات غير النووية في التاريخ العاصمة بيروت، ففضى على جزء من المرفأ وأدّى إلى دمار هائل في العاصمة وضواحيها، موديًا بحياة ٢٠٠ شخص وجرح أكثر من ٦٥٠٠. وسبّب الانفجار بأضرار ماديّة في حوالي ٧٧ ألف شقّة و١٠ آلاف مبنى على مسافة ٣ كلم من المرفأ مشرّدًا بذلك حوالي ٣٠٠ ألف شخص.

وتضرّرت أربعة مستشفيات بشدّة وأصبحت خارج الخدمة. وفرض الانفجار عبئًا كبيرًا على المستشفيات القريبة والبعيدة التي استنفدت مواردها الشحيحة أساسًا، نظرًا إلى أنّ مستشفيات بيروت لم تتمكّن

وحدها من استيعاب العدد الهائل من المصابين ومعالجتهم. وأثر الانفجار في مدى توقّر السلع في البلد، لأنّ المرفأ هو نقطة الدخول الرئيسية لأكثر من ٧٠% من واردات لبنان (منصور وأبي سليمان، ٢٠٢٠). وقدّر التقييم السريع للأضرار والاحتياجات الذي أجره البنك الدولي الأضرار المادية بقيمة تتراوح بين ٣.٤ و٤.٦ مليارات دولار أميركي والأضرار الاقتصادية بين ٢.٩ و٣.٥ مليارات دولار أميركي.

فضلاً عن ذلك، ازداد معدّل الفقر بسبب الوضع الاقتصادي المتردّي والأزمة المالية والتضخم الذي وصل إلى أكثر من ٨٥% في ٢٠٢٠ مقارنةً بالعام السابق (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠)، وما لحقه من تراجع في قدرة السكان الشرائية وارتفاع في نسبة البطالة التي وصلت إلى ٣٩.٥% في أواخر العام ٢٠٢٠.

في ظلّ الأزمات المتشعّبة والمترامية، فشل المسؤولون اللبنانيون في تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتخفيف وطأة هذه الأزمات. فقد طالبوا بالحصول على قروض ومساعدات من الدول المانحة والمنظمات الدولية، لكنّ الأخيرة اشترطت كلها تنفيذ إصلاحات طال انتظارها في مجال الحوكمة وإصلاحات ضريبية ومالية واجتماعية. وخلال مؤتمر "سيدر" في نيسان/أبريل ٢٠١٨، الذي عُقد بهدف مساعدة لبنان على جمع الأموال تحت إشراف المجتمع الدولي لدعم البنى التحتية، حصل لبنان على تعهّدت بسداد مبلغ يفوق الـ ١١ مليار دولار. إلّا أنّ هذا التمويل كان مشروطاً بتنفيذ إصلاحات على مستوى الاقتصاد والميزانية التزم بها لبنان. وفي السياق نفسه، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ وافق البرلمان اللبناني على قرض من البنك الدولي بقيمة ٢٤٦ مليون د.أ. شرط تنفيذ إصلاحات هامة، مخصّص لتنفيذ المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي من خلال تحويل ٢٠٠ ألف ليرة لبنانية شهرياً إلى حوالي ٢٠٠ ألف عائلة من الأفقر في لبنان (منظمة دعم لبنان، ٢٠٢١).

إلا أنّ هذا القرض ليس سوى مسكناً سيساهم في الحفاظ على النظام السياسي الطائفي الليبرالي اللبناني من دون تنفيذ برنامج الإصلاحات ومن دون التطرّق إلى الأسباب الأساسية للفقر، مما سيزيد من اعتماد الشعب اللبناني على القادة السياسيين من دون أيّ تغيير جذريّ (بو خاطر وأبي ياغي، ٢٠٢١). أشعلت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التحرك الشعبي الذي انطلق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ للمطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وبمكافحة الفساد وتنفيذ الإصلاحات السياسية. وأتى هذا التحرك نتيجة المطالب والمساعي المتراكمة التي لم تستجب إليها الحكومات المتعاقبة منذ العام ٢٠١٥ على الأقلّ، مما سلط الضوء على مسألة الشرعية السياسية والثقة والفجوة المتزايدة بين الشعب اللبناني والطبقة الحاكمة. وارتبطت الاحتجاجات بتأمين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والعدالة والمحاسبة (منظمة دعم لبنان ومنظمة الشراكة بين منظمات المجتمع المدني من أجل التنمية الفعّالة، ٢٠١٩)، وعبرت عن الرغبة في تحسين السياسات وتنفيذ الإصلاحات. وطالب المحتجّون باستقالة الحكومة وبتشكيل مجلس وزراء مستقلّ من المختصّين لتنفيذ إصلاحات سياسية واجتماعية-اقتصادية. إلّا أنّ القوى الأمنية مارست العنف والقمع ضدّ المحتجّين، كما هاجم مؤيّدو الأحزاب السياسية الاحتجاجات المناهضة للحكومة أو نظّموا مظاهرات مضادة لدعم زعمائهم السياسيين.

أضف إلى ذلك القمع الذي تمثّل بتوقيف واستدعاء واحتجاز الناشطين عشوائياً وبالرقابة والقيود على حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، ما أدّى إلى تقليص الفضاء المدني مع زيادة التضييق والرقابة على المجتمع المدني (أبي ياغي ويمّين، ٢٠٢٠) إلّا أنّ انتشار جائحة كوفيد-١٩ أدّى إلى وقف التحركات مع استجابة غالبية المواطنين إلى التدابير الأمنية التي اتّخذت في الأسابيع الأولى من الإغلاق التام الذي بدأ يوم ١٣ آذار/مارس.

إلا أنّ بعض التدابير التي اتخذتها الحكومة اللبنانية لاحتواء انتشار الفيروس تحوّلت إلى حجة لسوء استخدام السلطة. ففي ٢١ آذار/مارس، أي في اليوم الأول من حظر التجوّل، أزالَت قوى الأمن الداخلي خيام المحتجّين من ساحة الشهداء في بيروت (رويترز، ٢٠٢٠). وعلّلت الحكومة اتّخاذها هذه الإجراءات بأنّها تهدف لاحتواء الجائحة، إلّا أنّها كانت "تشدّد سيطرتها على السكان" بحسب عددٍ من الناشطين (لويتجنس وسكورل وفان دير ريدجن)

وزادت إجراءات الإغلاق التام من حدّة الأزمة الاقتصادية، ما دفع الناس إلى عدم احترامها وإلى العودة إلى أعمالهم الروتينية من أجل كسب عيشهم. فعاد معهم المحتجّون إلى الشارع في شهر نيسان/أبريل ٢٠٢٠ وتظاهروا ضدّ الأوضاع الاقتصادية المتردّية والإغلاق التام. وواجهت الحكومة هذه الاحتجاجات أيضًا بالقمع وتمّ توقيف عشرات الناشطين.

بعد انفجار المرفأ في الرابع من آب/أغسطس، تجمّع المحتجّون في بيروت مطالبين بالمحاسبة والعدالة. إلّا أنّ الأجهزة الأمنية عمدت إلى قمع هذه الاحتجاجات بشكل عنيف، بما في ذلك اللجوء إلى القوّة القاتلة مثل إطلاق الرصاص أو الذخيرة الحيّة والغاز المسيل للدموع. نتيجةً لذلك، جرح أكثر من ٢٣٠ شخصًا، بعضهم تعرّض لإعاقة دائمة وإصابات في العين (منظمة العفو الدولية، ٢٠٢٠).

وتراجعت وتيرة التحركات في الأسابيع التي تلت فبالإضافة إلى حظر التجوّل والإغلاق التام، أثّرت الرقابة المتزايدة والانتهاك الواضح لحرية التعبير على الإنترنت وعلى الأرض على الأنشطة الجماعية ولا تزال الاحتجاجات تجوب شوارع البلد، نظرًا إلى أنّه منذ بداية شهر آذار/مارس ٢٠٢١ لم تستجب الحكومة بصورة فعّالة إلى الأزمات المتراكمة، ولا يزال انهيار الليرة اللبنانية وتراجع الاحتياطي بالعملات الأجنبية مستمرّين.

وقد شاركت بعض أحزاب السلطة بكثرة في تحركات العام ٢٠٢١. ففي بداية تحرّك تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٩، دعمت هذه الأحزاب قضية التحرك وتبنّت بعض مطالبه من دون المشاركة العلنية فيه. إلّا أنّ مؤيدي هذه الأحزاب شاركوا مؤخرًا بشكلٍ علني في عدّة تحركات في بيروت ومناطق أخرى، حتّى إنهم فرضوا وتيرة الحراك وقواعده، ما أدّى في بعض الأحيان إلى توتر وعنف، كما جرى في طرابلس، ثاني أكبر مدينة لبنانية حيث يعاني السكان من ظروف معيشية قاسية. فانقسم الناشطون بين مؤيّد لمشاركة الأحزاب ومناهض لها يدافع عن شعار الحراك "كلّن يعني كلّن".

السياق القانوني والسياسي

إنّ النظام السياسي اللبناني قائم على نموذج المحاصصة الطائفية. فمع استقلال لبنان عن فرنسا (١٩٤٣)، كرّس الميثاق الوطني لبنان كدولة متعدّدة الطوائف، كما أرسى اتّفاق الطائف عام ١٩٨٩ مبدأ "العيش المشترك" بين مذاهب لبنان المتعدّدة وتمثيلها السياسي المناسب (صلوخ، ٢٠٠٦) وغير نظام المحاصصة إلى نسبة ٥٠% للمسلمين و٥٠% للمسيحيين. مع ذلك، شهد لبنان مرارًا نزاعات داخلية وعدم استقرار سياسي، كما فشلت ترتيبات المحاصصة مرّات عدّة. "ففي حين أثبتت ثقافة المحاصصة في لبنان قدرتها على الصمود، لا توفّر الممارسات التوافقية ضمانة طويلة الأجل للاستقرار السياسي والاقتصادي. في الواقع، أوصل النظام شبه الديمقراطي القائم على مبدأ التوافقية اللبنانية إلى كساد وشلل النظام السياسي بأكمله بسبب المفاوضات والمقايضات والتسويات المفرطة التي أصبحت ضرورية لاتّخاذ القرارات في السلطة التنفيذية" (٢٠٢٠ جوكجيان).

وتعرّزت هذه النزعة بعد اتّفاق الدوحة عام ٢٠٠٧، حيث أعادت الأحزاب السياسية الحاكمة التأكيد على نظام التوافقية السياسية مع حقّ النقض في مجلس

الوزراء، عبر نيل الثلث زائد واحد من أعضائهم أعاد. نظام المحاصصة الطائفية وإعادة الإعمار بعد الحرب إنتاج اقتصاد سياسي يقوم على عدم المساواة والتبعية، ما أنتج بدوره نخبة وكارتيلا يمارس أعضاؤها السياسة من منظور طائفي ليس إلا، من أجل تولي المناصب السياسية، إذ يزعم السياسيون أنهم يمثلون أبناء "طائفتهم". ويضمن الزعماء نيل أصوات الناخبين عبر استخدام الاقتصاد الطائفي القائم على ركيزتين أساسيتين: أولاً، التأكيد من أن غالبية اللبنانيين لا يزالون يعتمدون على موارد المحسوبيات التي يسيطر عليها السياسيون، مثل الوظائف أو التعليم أو الصحة، وثانياً، التأكيد من أن السياسيين يسيطرون على توزيع هذه الموارد. وترتكز الطائفية في لبنان على اقتصاد سياسي غير متساو يتسم بتركيز الثروة والمداخل في قمة الهرم وعلى اعتماد غالبية السكان على الموارد التي يسيطر عليها السياسيون ويعيدون توزيعها من خلال الزبائنية الطائفية (٢٠١٦-بومان).

وعليه، يُعتبر النظام الاقتصادي في لبنان واحداً من الأقل تساوياً في العالم، مع نسبة غنى كبيرة، حيث تركّزت ٢٠% من الودائع المصرفية في ٠.١% من إجمالي الحسابات المصرفية عام ٢٠١٧ بحسب تقرير نشره صندوق النقد الدولي (٢٠١٧)-تقرير صندوق النقد الدولي بشأن لبنان).

ويتيح نظام المحاصصة الطائفية الليبرالي التوافقي هذا مساحةً للمفاوضات والمقايضة السياسية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. فقبل انسحاب الجيش السوري من لبنان، كانت مؤسسات المجتمع المدني مغموعة ومُنعت أنشطتها (كينغستون، ٢٠١٣: ٧٦). عملياً، فرضت وزارة الداخلية قيوداً على المجتمع المدني حتى العام ٢٠٠٥، اعترض عليها مجلس شورى الدولة في قرار صدر عام ٢٠٠٣، واصفاً هذه الممارسات بأنها مخالفة للقانون. ونُفذ هذا القرار لاحقاً عام ٢٠٠٦. وفي الفترة ما بعد عام ٢٠٠٥، بعد انسحاب الجيش السوري من الأراضي

اللبنانية، اعتمدت الدولة نهجاً أكثر ليونة مع أعمال منظمات المجتمع المدني، "فأعادت تفعيل شبكات الزبائنية، من بين وسائل أخرى، لتوسيع سيطرتها على قطاع المجتمع المدني" (أبي ياغي، ٢٠١٢: ٢٠). وتساهم هذه الشبكات في الحفاظ على الوضع الاجتماعي والسياسي الراهن في البلد. "بالتالي، تتحوّل جهود المناصرة، من خلال ديناميات ومناورات هدفها تكريس التبعية، إلى جهود متفرقة ومتقطعة. من هنا، يبدو أن ممثلي المجتمع المدني يساهمون في صمود النظام (بحسب كينغستون، ٢٠١٣)" (أبي ياغي، ويمين وجاغاناثسينغ ٢٠١٩).

تعهد لبنان بحماية وضمان حرية التعبير والصحافة والتجمع وحرية تكوين الجمعيات بشرط أن تبقى "ضمن الحدود التي يحددها القانون" (المادة ١٦ من الدستور اللبناني)، وأعلن في القسم ب من مقدمة الدستور التزامه بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تنص المادة ١٩ منه على أنه "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير". في السياق عينه، صادقت الحكومة اللبنانية عام ١٩٧٢ على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يشدد على أهمية حرية التعبير.

يساوي القانون اللبناني بين حرية تكوين الجمعيات والحريات العامة الأساسية الأخرى المتعلقة مباشرة بحق إبداء الرأي والأفكار. وينظم قانون الروابط والجمعيات العثماني لعام ١٩٠٩ عمل مؤسسات المجتمع المدني ويحدد آليات تأسيسها وعملياتها. ويُعد هذا القانون، منذ عام ١٩٠٩، إطار العمل العام لتأسيس وعمل أي جمعية جديدة. وعلى عكس قانون الجمعيات الفرنسي الذي استوحي منه القانون العثماني، يفرض الأخير على كل الجمعيات الجديدة بإعلام الحكومة فور تأسيسها. وأصدر لبنان تعميماً حكومياً في عام ٢٠٠٦ يهدف إلى تسهيل تنفيذ القانون المذكور أعلاه، على سبيل المثال، في حين أن الدستور اللبناني يضمن حرية التعبير والصحافة "ضمن الحدود التي يحددها القانون"، تطبق

تطبّق السلطات اللبنانية بشكل تعسّفي قانون عقوبات قديم يعود إلى عام ١٩٤٣، يجزّم التشهير بالمسؤولين أو الرئيس أو العلم اللبناني أو الشّعار الوطني. ويستخدم هذا القانون غالبًا كأداة لإسكات المنتقدين عن طريق محاكمة الأفراد بسبب دعايات أو تعليقات ساخرة أو انتقادات للمسؤولين الحكوميين والشخصيات الدينية (٢٠١٨- منظمة دعم لبنا ن)

بما أن مواقع التواصل الاجتماعي تستخدم غالبًا كأداة للتعبير عن الرأي والدعوة إلى التحركات الجماعية، كثفت الحكومة اللبنانية جهودها من أجل فرض القيود على حرية التعبير في الفضاء الرقمي، وذلك عبر تشديد الرقابة والردع السياسي. فيقوم كل من مكتب النيابة العامة ومكتب جرائم المعلوماتية وقوى الأمن الداخلي باستدعاء النقاد والصحافيين والناشطين واستجوابهم على خلفية منشوراتهم، مع العلم أنّ الشخصيات السياسية لا سيّما من خلال ضمان تسليم إيصالات الاستلام في غضون شهرٍ من الإشعار الأوّل. على الرّغم من هذا التعميم، لا يزال ممثّلو المجتمع المدني يواجهون تأخيراتٍ عدّة، تطول أحيانًا لأشهر أو سنوات. ومن دون الحصول على الإيصال الحكومي، لا تتمتع المؤسسة بالحماية والحقوق والفوائد الكاملة كغيرها من المؤسسات المسجّلة، ما يعيق تقدّمها وتأثيرها المحتمل في مجال عملها (المركز الدولي للقانون غير الربحي، ٢٠٢١). إضافةً إلى ذلك، يفرض قانون العمل اللبناني أحكامًا قانونية مقيدة على النقابات العمالية، من خلال إعطاء الدور الأهم للدولة بما يخصّ التراخيص والإجراءات والإدارة والرقابة، وهو ما حدّد من عدد التحركات العمالية في لبنان وقيد حقّ العمال في تكوين الجمعيات (٢٠١٩- ليا بو خاطر).

على الرّغم من إطار العمل القانوني الحرّ شكليًا، تتيح قوانين عدّة لا تزال سارية المفعول للسلطات اللبنانية تقييد الحقّ في التعبير والتجمّع. فعلى

أصدر رئيس الجمهورية اللبناني تعميمًا بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ يذكّر فيه الشعب بمواد قانون العقوبات التي تجزّم نشر أي معلومة مضرة بسمعة البلد المالية. في هذا السياق، يُشار إلى أنّ معظم القوانين قديمة (يعود تاريخها إلى الأربعينيات) وهي بحاجة إلى التحديث، خاصةً تلك المتعلقة بالتطوّر الرقمي. والدينية تتقدم بمعظم الشكاوى. وتشكّل ممارسات السلطات اللبنانية تهديدًا لحرية التعبير

مما يؤدي إلى ممارسة الرقابة الذاتية في صفوف منظمات المجتمع المدني والناشطين والصحافيين الذين يدركون تداعيات مناقشة بعض المواضيع، ما يعني أنّ مساحة حرية التعبير في لبنان تتقلص بشكل متزايد.

علاوةً على ذلك، يواجه الكثير من المنظمات غير الحكومية تحديات في ما يتعلق بالتسجيل لدى وزارة الداخلية والبلديات. فأفاد الكثير من هذه المنظمات بأن إصدار وثائق التسجيل يتطلب علاقات شخصية مع السلطات المعنية أو اللجوء إلى الرشوة أكثر فأكثر الأمر الذي يصعّب عملية التسجيل.

وبسبب الأزمة الاقتصادية التي شهدتها لبنان في العام ٢٠١٩، ضعفت القدرة الشرائية في منظمات المجتمع المدني مع تضاؤل التمويل الأجنبي وفرض قيود مصرفية على السحوبات، إضافةً إلى الضوابط غير القانونية على رؤوس الأموال، مما صعب على منظمات المجتمع المدني عملية فتح الحسابات المصرفية وسحب الأموال من حساباتها الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، تُلزم المصارف الممثلة لأنظمة البنك المركزي المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال والإرهاب منظمات المجتمع المدني بالخضوع لتدقيق مكثف من أجل فتح حسابات مصرفية والمحافظة عليها.

في العاشر شباط/ فبراير ٢٠١٧، اعتمد البرلمان اللبناني القانون حول الحق في الوصول إلى المعلومات. ويكمن أحد أهم جوانب هذا القانون في ترسيخ حق

كل شخصية طبيعية أو معنوية في الوصول إلى المعلومات والوثائق الادارية ومتابعتها. وباتت جميع الإدارات العامة مجبرة على اعتماد الشفافية في عملها عبر الكشف عن وثائق قانونية وتنظيمية ومالية ومعلومات أخرى بموجب أحكام هذا القانون.

إضافةً إلى ذلك، يحق للمواطنين مطالبة هذه الإدارات بالمعلومات، ويجب على الإدارة التي يُطلب منها معلومات أن تستجيب في غضون ١٥ يومًا قابلة للتديد لمهلة ١٥ يومًا إضافيًا إن كان الطلب معقدًا لكن خلافًا للإعلان، يتضمن القانون قائمة معلومات يمنع الوصول إليها أو تتطلب الإخفاء. على سبيل المثال، اعتُبرت المحاضر الصادرة عن اللجان النيابية والآراء الاستشارية لدى مجلس شورى الدولة سرية. علاوةً على ذلك، لا ينص القانون على أي أحكام تضمن تطبيقه (المفكرة القانونية، ٢٠١٧). في تقرير أعدته "مبادرة غربال" في العام ٢٠١٩، ترصد فيه مدى امثال الإدارات الرسمية للقانون المشار إليه أعلاه، تبين أن ٣٤ من أصل ١٣٣ إدارة رسمية استجابت لطلب معلومات على أساس هذا القانون.

إضافةً إلى ذلك، تقدمت منظمة "هيومن رايتس ووتش" بين شهري شباط/ فبراير ٢٠١٧ وأيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ بـ ٧٢ طلب معلومات إلى وزارات ومؤسسات عدة، ولم تحصل إلا على ١٨ ردًا متعلقًا بالموضوع وه ردود تدعي أن الإدارة لم تتمكن من تقديم المعلومات المطلوبة، مضيفَةً أنها تلقت ١٠ ردود فقط في غضون ١٥ يومًا. بالإضافة إلى ذلك، عندما طلبت مؤسسات غير حكوميتان معلومات حول قرار حكومي بشأن عقد كهرباء يستلزم إنفاق الأموال العامة، رفضت أمانة مجلس الوزراء الطلب، زاعمةً أن القرار لم يدخل بعد حيز التنفيذ (هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٩). وتكشف هذه التقارير مشكلة عدم امثال الإدارات الرسمية لأحكام القانون في ظل غياب أحكام لمعاقبة المخالفين.

علاوةً على ذلك، في ظل غياب أجهزة رصد ومحاسبة مثل لجنة مكافحة الفساد الوطنية، لا تطبق قوانين محاربة الفساد إلّا جزئيًا، وغالبًا ما تكون غير فعالة، إذ إنّها ناقصة في أغلب الأحيان وتسمح للنخبة الحاكمة في البلاد بمواصلة ممارساتها والإفلات من المساءلة.

لقد انخرطت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بصورة ناشطة في العمليات الاستشارية التي أطلقتها الحكومة والمنظمات الدولية من أجل وضع استراتيجيات وجدول أعمال سياساتي وتحديد الأولويات. إلّا أنّ العمليات الاستشارية هذه غالبًا ما تكون وصفية ولا تهدف إلا إلى إضفاء مصداقية بشكلٍ صوري على جدول أعمال وضع مسبقًا من دون الأخذ في الاعتبار أفكار هذه الجهات وتوصياتها.

في خلال الأشهر الأولى من العام ٢٠٢١ نزل الكثير من المواطنين اللبنانيين إلى الشوارع للتظاهر ضد تدابير الإقفال المفروضة والحالة الاقتصادية المتردية. ونجم عدد من الإصابات عن المواجهات العنيفة التي اندلعت مع عناصر قوى الأمن الداخلي، حيث

قابلت هذه الأخيرة المتظاهرين بالرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع والذخائر الحية من أجل تفرقة الحشود. عقب التظاهرات التي شهدتها طرابلس في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١، ألقت قوى الأمن الداخلي القبض على عشرات الناشطين الذين أحيوا من بعدها إلى المحكمة العسكرية، كما أدين ٣٥ متظاهرًا بتهمة الإرهاب (٢٠٢٠-جبرا).

الديناميات الهيكلية للتعاون في مجال المساعدة الدولية

لقد سلّطت الأزمات الراهنة الضوء على ديناميات القوة غير المتكافئة القائمة بين منظمات المجتمع المدني المحلية والجهات المانحة. وفقاً لاستطلاع أجرته منظمة "دعم لبنان" حول منظمات المجتمع المدني المحلية خلال فترة الإغلاق بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٢١، أشار ٣٢٪ من المستجيبين إلى أن علاقتهم مع الجهات المانحة قائمة على "التعاقد من الباطن" عوضاً عن الشراكة المتساوية، في حين أشار ٧٥٪ منهم إلى أن تدخلاتهم كانت مرتبطة بمشاريع وأنشطة محددة (دعم لبنان، ٢٠٢١). وتكشف هذه النتائج التحديات الهيكلية القائمة التي تواجهها منظمات المجتمع المدني المحلية، في ظل الاعتماد المتزايد على أموال المنظمات غير الحكومية الدولية، فضلاً عن الدور الذي تؤديه هذه الأخيرة في إعادة إنتاج ديناميات القوة غير المتكافئة.

في الواقع، في حين تقدم الجهات المانحة تمويلًا أساسيًا ومرئياً محدوداً، يجب على الجهات الفاعلة المحلية غالباً تكييف اقتراحات المشاريع بحسب أولويات وأنشطة معيّنة ومحددة زمنياً وتلتزم ببرامج عمل دولية من أجل ضمان استدامتها. إضافةً إلى ذلك، تُستبعد الجهات الفاعلة المحلية عمومًا عن عملية صياغة جداول الأعمال التي تفرضها الجهات المانحة. وعلى الرغم من أن بعض المنظمات غير الحكومية تُشرك لاعبين محليين في العمليات الاستشارية من أجل تحديد الأولويات، غالباً ما تكون هذه الاستشارات صورية وتهدف إلى إضفاء المصداقية على جدول أعمال معد مسبقاً عوضاً عن دمج أفكار المنظمات المحلية. ويؤدي ذلك إلى فجوة واضحة بين التدخلات المنفذة والاحتياجات الفعلية المرتبطة بالسياق على أرض الواقع.

على سبيل المثال، عقب انفجار بيروت، لم تنفذ معظم التدخلات على الأرض وفقاً لتقييم احتياجات قائم على الأدلة (دعم لبنان، ٢٠٢٠). وغالباً ما تؤدي هذه الممارسات إلى ازدواجية التدخلات وغياب التنسيق وتجزئة الفضاء المدني، عوضاً عن إنجاز عمل فعال. على سبيل المثال، وكما تظهر بيانات الاستطلاع، أغلقت التدخلات بعض المناطق النائية والفئات المستضعفة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمهاجرين واللاجئين ومجتمع الميم (دعم لبنان - ٢٠٢٠)

بالإضافة إلى ذلك، وبناءً على أساس منطقي "للمساءلة" و"الشفافية"، غالباً ما تفرض المنظمات غير الحكومية الدولية أنظمة وإجراءات وآليات معقدة تقيّد بشكل كبير وصول المنظمات غير الحكومية الصغيرة أو الشعبية إلى التمويل. في الوقت عينه، تموّل المنظمات غير الحكومية الدولية أحياناً بعض المنظمات والمؤسسات غير الهادفة للربح التي أنشأتها شخصيات معروفة، مما يساهم في تعزيز الممارسات الزبائنية بدلاً من تقديم المساعدة الفعالة والإغاثة التنموية.

يقيد ذلك تأثير المنظمات المحلية وفعاليتها واستدامتها من خلال حصر دور منظمات المجتمع المدني المحلية كمقدّمي خدمات ومنفّذين لبرامج المانحين، بدلاً من اعتبارها منظمات شريكة لديها فهم أفضل للاحتياجات السياقية. ويزيد هذا الواقع أيضاً من اعتماد الجهات الفاعلة المحلية على المانحين الدوليين، مما يُحدّث تنافساً على التمويل بين منظمات المجتمع المدني بدلاً من التعاون وتبادل المعلومات.

دور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

في خلال الحراك الاجتماعي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، شارك الكثير من منظمات المجتمع المدني وجماعات المناصرة بنشاط في الاحتجاجات، بما يتماشى مع مهمتها لتعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في البلاد فضلاً عن المطالبة بالإصلاحات القانونية. على سبيل المثال، انضم الكثير من المنظمات التي تناضل من أجل المساواة بين الجنسين إلى المتظاهرين، وتصدرت النساء وأعضاء مجتمع الميم الاحتجاجات. على الرغم من ذلك، توقفت هذه التحركات بسبب أزمة العام ٢٠٢٠ الصحية، مما أدى إلى تشديد الرد القمعي من قبل الحكومة.

في خلال فترة الإغلاق، بُذلت جهود متضافرة لمساعدة المحتاجين على مواجهة تفشي الجائحة. فأطلقت منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، إضافة إلى بعض المؤسسات الخاصة، حملات للتوعية وتوفير مستلزمات النظافة الصحية والحصص الغذائية. وواجه المتطوعون والناشطون صعوبات بسبب حظر التجول، كما واجهوا صعوبات مادية بسبب قيود المصارف على عمليات السحب.

بعد الرابع من آب/أغسطس، كانت منظمات المجتمع المدني والمبادرات المحلية والوطنية من أول المستجيبين على الأرض، "إذ شكلت منظمات المجتمع المدني المحلية ٤٥% من المستجيبين، في حين شكلت منظمات المجتمع المدني الوطنية (العاملة على مستوى الوطن) ٣٣% منهم، كما شكلت المبادرات الفردية نسبة ٧%، وشكلت الحملات نسبة ٢%. ويشدد ذلك على الدور المركزي للجهات الفاعلة المحلية والوطنية في المجتمع المدني، إذ إنها دوماً في طليعة الاستجابات الإنسانية في أوقات الأزمات" (دعم لبنان، ٢٠٢١ ب). وظهرت الحاجة

إلى التضامن بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع من أجل التدخل السريع والفعال. فتتنوع طرق التدخل الرئيسية بين التبرع لتلبية الاحتياجات الأساسية والاستجابة للطوارئ، ورفع الأنقاض، وأعمال إعادة الإعمار والإصلاحات، فضلاً عن توفير المأوى والسكن ودعم الصحة النفسية. ولكن نظراً إلى أن ما يقل عن ٣٧% من المستجيبين أجروا تقييماً للاحتياجات، تُظهر البيانات تفاوتاً بين الأولويات المحددة للتدخل والجهود الفعلية على أرض الواقع. علاوة على ذلك، واجهت المنظمات الكثير من التحديات الهيكلية والتنظيمية التي أثرت على نطاق وصولها وتأثيرها، ومنها ازدواجية العمل والخدمات، وغياب التنسيق، وعدم الوصول إلى البيانات وغيرها (مسح الاستجابة لانفجار بيروت، ٢٠٢٠ دعم لبنان).

وفي ظل تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، الذي أدى إلى زيادة الفقر بشكل ملحوظ بعد الانفجار، بقيت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي المستجيب الرئيسي الذي يقدم المساعدة والإغاثة للسكان. ومع ذلك، وفقاً للمسح الذي أجرته منظمة دعم لبنان لمنظمات المجتمع المدني خلال فترة الإغلاق في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، وعلى الرغم من تعدد المبادرات، اعتبر ٤٧% و ١٣,٥% من المستجيبين أن هذه التدخلات "ضعيفة" أو "متوسطة" على التوالي، في حين اعتبر ١٤,٥% منهم أنها "جيدة" (ب - ٢٠٢١ دعم لبنان).

في الواقع، يسلط الإغلاق التام الذي فرض في مطلع عام ٢٠٢١ الضوء على التحديات الحالية التي تواجهها منظمات المجتمع المدني المحلية. أولاً، أثرت القيود التي فرضتها الحكومة بشكل كبير على المساحة العملانية للمجتمع المدني. فلم تستثن تدابير الإغلاق الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في البداية، على الرغم من أن هذه الأخيرة وفرت المساعدة وأمنت الوصول إلى الاحتياجات الأساسية للسكان، مما حدّ من قدرة المنظمات على التحرك، ولا سيما وصول موظفيها

اجتماعية واقتصادية وسياسية منذ سنوات، مما يعكس دور المجتمع المدني في صياغة المطالب المحقة والسعي إلى تغيير السياسات المعتمدة.

والمستفيدين. بالإضافة إلى ذلك، في ١٧ شباط/ فبراير، أصدرت وزارة الداخلية طلباً للوصول إلى البيانات الشخصية للمستفيدين من المساعدات من أجل الموافقة على تصاريح التنقل للجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تنفذ أنشطة منقذة للحياة. ولا يشكّل هذا الطلب خرقاً لسرية المستفيدين ويعرض حمايتهم للخطر فحسب، بل يسلط الضوء أيضاً على تقلّص مساحة العمل المدني بشكل متزايد في البلاد. بالإضافة إلى هذه القيود، تواجه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أيضاً قيوداً مصرفية. فقد فرضت المصارف تدابير خاصة في أعقاب الأزمة المالية الحادة، بما في ذلك تقييد وصول أصحاب الحسابات إلى حساباتهم بالعملة الأجنبية، وفرض رسوم إضافية على التحويلات والسحب، واشتراط سحب المبالغ بالليرة اللبنانية دون سواها وبنسبة مخفضة. يؤثر ذلك بشكل كبير على تدخلات المجتمع المدني ومساحتها العملية ويحد حركتها.

إنّ غياب دولة الرفاهية، وما ينجم عن هذا الغياب من توفير للحقوق والخدمات الاجتماعية من قبل القطاع غير الربحي، و"الشراكات غير المتوازنة" الموصوفة أعلاه، بين الجهات المانحة والمنظمات المحلية، كلها عوامل تساهم في حصر دور المجتمع المدني ضمن إطار تقديم الخدمات والعمل الخيري وتنفيذ البرامج، وبالتالي في الحدّ من تأثيره في صياغة السياسات العامة. ومع ذلك، يواصل الكثير من منظمات المجتمع المدني والمناصرة الضغط من أجل تنفيذ الإصلاحات، على الرغم من فشل الحكومة في تنفيذ أي تدابير تُذكر في سبيل التغيير. وتشمل مطالب المجتمع المدني بشكل خاص ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والمساءلة، واستعادة الأموال المنهوبة، واستقلال النظام القضائي وغيرها (جونسون، ٢٠٢٠). وفي حين شاركت هذه المجموعات والتجمعات بنشاط في الحراك الاجتماعي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩، فإنّ مطالبها ليست جديدة، إذ إنّ

المراجع

- ليا بو خاطر، "فهم اندماج الدولة في الحركة العمالية في لبنان ما بعد الحرب ورد الفعل العنيف على المجتمع المدني"، مركز معرفة المجتمع المدني، دعم لبنان، ٢٠١٩
- الدستور اللبناني، الباب الثاني: اللبنانيون وحقوقهم وواجباتهم، المادة ١٣، ١٩٢٦
- منظمة دعم لبنان وشراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية. ٢٠١٩. "ما الذي يحرك لبنان؟ التركيز على المطالب الاجتماعية والاقتصادية". مركز معرفة المجتمع المدني. كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩
<https://civilsociety-centre.org/sites/default/files/ls-mobilisations-socioecondemands-dec2019-en.jpg>
- منظمة دعم لبنان. ٢٠١٨. نشرة تحليل النزاع، العدد ١٢، التركيز على قمع السلطات اللبنانية لوسائل التواصل الاجتماعي. تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨
<https://civilsociety-centre.org/article/conflict-analysis-bulletin-issue-12-october-2018-focus-crack-down-social-media-lebanese>
- منظمة دعم لبنان. ٢٠٢٠. مسح الاستجابة لانفجار بيروت <https://daleel-madani.org/beirut-blast-response>
- منظمة دعم لبنان. ٢٠٢١ أ. "هل استجابة البنك الدولي للكساد المتعمد في لبنان هي استجابة ملائمة؟" دليل مدني. آخر تعديل في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١
<https://daleel-madani.org/civil-society-directory/no-organization/press-releases/open-letter-world-bank>
- منظمة دعم لبنان. ٢٠٢١ ب. "مبادرات التضامن والغذاء العملائي والمدني الذي تمتعت به منظمات المجتمع المدني في لبنان أثناء الإغلاق العام من كانون الثاني إلى آذار ٢٠٢١" مركز معرفة المجتمع المدني، منظمة دعم لبنان
<https://civilsociety-centre.org/paper/solidarity-initiatives-and-csös-civic-operational-space-lebanonduring-lockdown-january-0>
- ليتجانس، شورل و فان دار ريجدن، ٢٠٢٠. "تأثير كوفيد-١٩ على الحركة الثورية في لبنان". مؤسسة فريدريش إيبيرت لبنان
https://www.fes-lebanon.org/fileadmin/user_upload/documents/covid-19/The_impact_of_COVID-19_on_the_revolutionary_movement_in_Lebanon.pdf
- منصور وأبي سليمان، ٢٠٢٠. بلدية بيروت وموئل الأمم المتحدة. ٢٠٢٠. "تقييم الأضرار على مستوى المباني السريع في بلدية بيروت". بيروت: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، لبنان
https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/10/municipality_of_beirut_-_beirut_explosion_rapid_assessment_report.pdf
- ماري نويل أبي ياغي، ٢٠١٢. "التعبئة المدنية والسلام في لبنان"، في إليزابيث بيكار، ألكسندر رامسبوثم، المصالحة والإصلاح والصمود. سلام إيجابي من أجل لبنان، منشورات دار الوفاق، العدد ٢٤، لندن، تموز/يوليو ٢٠١٢
- نكوسانا ومباتورا. ٢٠٢٠. "تقرير الجمهورية اللبنانية المشترك إلى الدورة السابعة والثلاثين لفريق عمل الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة". سيفيكوس. ٩ تموز/يوليو ٢٠٢٠
<https://www.civicus.org/documents/LebanonUPRSubmission.EN.2020.pdf>
- رويترز. ٢٠٢٠. "قوى الأمن اللبنانية تزيل المخيم الاحتجاجي في بيروت". آخر تعديل ، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٢٠
<https://www.reuters.com/article/us-lebanon-crisis-camp-idUSKBN21F0QA>
- صلوخ ٢٠١٦. "حدود الهندسة الانتخابية في المجتمعات المنقسمة: الانتخابات في لبنان ما بعد الحرب". المجلة الكندية ٣٩، العدد ٣ (٢٠١٦): ٦٣٥-٥٥ / Revue Canadienne De Science Politique / للعلوم السياسية
- المفكرة القانونية. ٢٠١٧. "قانون حق الوصول إلى المعلومات: إنجاز بأفخاخ كثيرة". آخر تعديل في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧
<https://legal-agenda.com/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%AD%D9%82%D9%91-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D9%8C/>
- المفكرة القانونية. ٢٠٢١. "دليل قانوني لضحايا تفجير مرفأ بيروت". آخر تعديل في ٤ حزيران/يونيو ٢٠٢١
<https://english.legal-agenda.com/a-legal-guide-for-victims-of-the-beirut-port-blast>